الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الخميس

24 **يونيو** 2021

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
هيئة حقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	4

وفد أممي يطلع على إصلاحات حقوق الإنسان

المصدر: جريدة المدينة الخميس 14 ذو القعدة 1442هـ - 24 يونيو 2021م
https://www.al-madina.com/article/737495

واس - الرياض

التقى رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور عواد بن صالح العواد، بمدير قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان محمد علي النسور، لبحث السبل المثلى لتفعيل التعاون بين الجانبين.

استعرض العواد خلال اللقاء أبرز الإصلاحات والتطورات المتحققة في مجال حقوق الإنسان؛ مشيراً إلى أنها تعكس عزم القيادة الرشيدة على المضي قدما نحو كل ما من شأنه تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

كما استعرض اللقاء أوجه التعاون المشترك في إطار مذكرة التفاهم للتعاون الفني المبرمة بين المملكة ممثلةً بهيئة حقوق الإنسان والمفوضية السامية لحقوق الإنسان.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

فوز توصية بإنشاء قاعدة للأراضي البيضاء وملاكها وتفعيل نظام التسجيل العيني للعقار

الشورى يطالب "الإسكان" بالتوازن في توزيع الوحدات وتشديد رقابة المطورين

المصدر: جريدة الرياض الخميس 14 ذو القعدة 1442هـ - 24 يونيو 2021م
https://www.alriyadh.com/1892566

تنظيم للترخيص للعاملين في قطاع الحج.. وميزانية مستقلة لمجمع الملك عبدالعزيز للمكتبات الوقفية

حصدت توصيات لجنة الإسكان والخدمات بمجلس الشورى أصوات الأغلبية حينما صوت الأعضاء أمس الأربعاء على إقرار خمس توصيات انفردت بها "الرياض" وأكدت توجه المجلس للموافقة عليها، وطالب الشورى وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان بمتابعة المطورين للتأكد من تطبيق معايير الجودة المعتمدة سواء في إنشاء المباني أو البنى التحتية للأحياء السكنية وإلزامهم تطبيق برامج جودة عالية معتمدة عالميًا والحرص على إكمال جميع الخدمات والمرافق المطلوبة من مدارس ومراكز صحية وحدائق وذلك بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، وصوت المجلس لصالح هذا القرار بعد أن لفت تقرير اللجنة المتخصصة إلى أن مشروعات المطورين لا تخضع لبرامج ضمان جودة المنتج السكني للبناء الذاتي مثل برنامج البناء المستدام للتحقق من جودة وسلامة بناء الوحدة السكنية عبر آلية فحصها أثناء إنشائها من قبل فاحصين معتمدين حيث تحصل كل وحدة سكنية مستوفية الشروط على شهادة جودة تنفيذ البناء، وكذلك يتم تقييم مطابقة المباني لمعايير الاستدامة البيئية ويصنف المبنى هذا البرنامج، وقالت لجنة الإسكان والخدمات: إن مراقبة الجودة وضبطها تترك للمطورين والمكاتب الاستشارية المشرفة عليها، وعليه لا بد من إيجاد معايير معتمدة وفقاً لأفضل الممارسات العالمية وبحوكمة عالية تحت إشراف ومتابعة مباشرة من الوزارة للتأكد من تطبيق معايير الجودة في إنشاء المباني السكنية والبنى التحتية التي يقوم بها المطورون.

بالأغلبية.. قرار لتوفير منتجات سكنية للمصابين في الحدود والقطاعات العسكرية والصحية والمدنية

منتجات سكنية بأسعار التكلفة للمصابين

وفازت توصية لعضو الشورى سامية بخاري بأصوات الأغلبية وأقر المجلس أمس التوصية التي نصت على "دراسة تفعيل شراكات مجتمعية مع القطاع الخاص لتوفير منتجات سكنية بأسعار التكلفة للمصابين إصابات بليغة في الدفاع عن حدود الوطن والحفاظ على الأمن الوطني ومواجهة الأخطار المختلفة في القطاعات العسكرية والصحية والمدنية" وطالب المجلس وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان بالعمل على تحقيق التوازن في توزيع وحدات الإسكان التنموي بين مناطق المملكة وفقًا لكثافة السكان والاحتياج الفعلي وذلك بالتنسيق مع شركائها، والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة للمسارعة في استكمال تخصيص رأسمال الشركة الوطنية للإسكان، لتحقيق الأهداف المرسومة للمراحل القادمة من برنامج الإسكان وفقًا لبرنامج تحقيق الرؤية، كما وافق المجلس على توصية تدعو الوزارة إلى التنسيق والمشاركة مع الجهات الأخرى ذات الاختصاص لتسريع إكمال قاعدة بيانات للأراضي البيضاء وملاكها على مستوى المملكة، بما يلزم تحديث الصكوك إلكترونيًا، وتفعيل نظام التسجيل العيني للعقار ولائحته التنفيذية وذلك بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، كما طالب المجلس في قراره الوزارة بزيادة الاهتمام بتدريب الموظفين على رأس العمل في مجالات عملهم المختلفة والاستفادة من أفضل الممارسات العالمية، لرفع كفاءة الموظفين وتعزيز مهاراتهم العلمية والعملية في مجالات الإسكان الفنية والإدارية.

تراخيص العاملين في الحج
وعلى التقرير السنوي لوزارة الحج والعمرة أقر الشورى توصيات للتنسيق مع الجهات ذات العلاقة إلى وضع تنظيم للترخيص للعاملين في قطاع الحج والعمرة خصوصاً مقدمي الخدمات المباشرة للحجاج والمعتمرين يضمن حصولهم على التدريب والتأهيل والانتقال التدريجي من العمل الموسمي إلى العمل الدائم بما يحقق رفع الكفاءة وجودة الأداء، وأكد المجلس في قراره على وزارة الحج والعمرة أهمية التنسيق مع الجهات ذات العلاقة لتحقيق مفهوم الإدارة الشاملة لمنظومة الحج والعمرة من مرحلة التخطيط وانطلاقاً لمرحلة التنفيذ والمراقبة والتوجيه، وفق حوكمة واضحة لتحديد الأدوار والمهام والمسؤوليات والمرجعيات بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، وطالبت قرارات الشورى الوزارة وضع مؤشرات أداء لأعمال الحج والعمرة ومؤشرات أداء خاصة بالوزارة والقطاعات التي تشرف عليها بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، وطالب الوزارة الاستمرار في تنفيذ وتطوير تطبيق اعتمرنا لتنظيم شؤون العمرة والزيارة للخارج والداخل بما يتناسب مع مرحلة ما بعد جائحة كورونا ودعم ميزانيتها في هذا الخصوص.

الإسناد والتصفية
وفي شأن آخر، حث مجلس الشورى مركز الإسناد والتصفية على سرعة معالجة القصور في الأنظمة الإلكترونية الداعمة لعمله، وتفعيل الشراكات المستدامة مع القطاع الخاص، وبذل المزيد من العناية في إعداد التقرير السنوي بما يتوافق مع المادة 29 من نظام مجلس الوزراء، وفيما يخص مجمع الملك عبدالعزيز للمكتبات الوقفية، كما دعا إلى تخصيص ميزانية مستقلة لمجمع الملك عبدالعزيز للمكتبات الوقفية تتلاءم واحتياجاته والمسؤوليات والمهام المكلف بها، ليتمكن من القيام بالأدوار المنوطة به، وأكد أن على المجمع العمل على تفعيل المادة الثالثة من قرار مجلس الوزراء المتضمنة نقل الموظفين أصحاب التخصص والخبرة من مكتبة الملك عبدالعزيز في المدينة المنورة الراغبين في الانتقال إلى مجمع الملك عبدالعزيز للمكتبات الوقفية، مشدداً في قراره على أهمية دعم مجمع الملك عبدالعزيز للمكتبات الوقفية للمحافظة على مقتنياته وفق إجراءات الحفظ الملائمة.

المركز السعودي للاعتماد
وشملت قرارات مجلس الشورى التقرير السنوي للمركز السعودي للاعتماد وشدد على الإسراع في اقتراح نظام خاص بالاعتماد ليكون مرجعاً وطنياً، بما يشمل تحديد الأدوار والمسؤوليات التنظيمية والتنفيذية والرقابية والفنية لجميع القطاعات ذات العلاقة، وطالب الشورى المركز تحديد نسب الإنجاز للأهداف الاستراتيجية في الركائز الأساسية الخمس (البنية التحتية للجودة، تفوق الاعتماد، الاعتراف الدولي والإقليمي، تطوير القدرات، التميز التشغيلي) والتوقيت المتوقع للإنجاز، وقد تضمن قرار المجلس قيام المركز السعودي للاعتماد ببناء شراكات مع الجامعات السعودية والمراكز المتخصصة ذات العلاقة لإمداد المركز بالكفاءات الوطنية في مجال الجودة بشكل عام والمُقيّمين والخبراء الفنيين في القطاعات المختلفة ذات العلاقة بنشاط المركز بشكل خاص، وأكد المجلس في قراره أهمية توجيه الجهات ذات العلاقة بالتنسيق مع المركز السعودي للاعتماد لحصر جهات تقويم المطابقة وتوفير البيانات التفصيلية اللازمة للارتقاء بأعمال تقويم المطابقة وتوسيع قاعدة الاعتمادات.

وكان مجلس الشورى قد وافق أمس الأربعاء على التعديلات المقترحة على نظام قانون الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بعد أن استمع إلى تقرير تقدمت به اللجنة المالية تلاه رئيسها صالح الخليوي بشأن التعديلات المقترحة.

مجلس الوزراء: إنشاء وحدة التخصصات الاجتماعية بـ"الموارد البشرية"

المصدر: جريدة المدينة الخميس 14 ذو القعدة 1442هـ - 24 يونيو 2021م
https://www.al-madina.com/article/737316

واس - نيوم

أقر مجلس الوزراء، خلال جلسته اليوم - عبر الاتصال المرئي - برئاسة خادم الحرمين الشريفين، الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، رئيس مجلس الوزراء، حفظه الله، إنشاء وحدة إدارية في وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية باسم (وحدة التخصصات الاجتماعية)، كما أقر المجلس تعديل نظام المرافعات الشرعية.

وفي بداية الجلسة، اطلّع المجلس على فحوى الرسالتين اللتين تلقاهما خادم الحرمين الشريفين، وصاحب السمو الملكي ولي العهد - حفظهما الله ، من الرئيس رودريقو دوترتي رئيس الفلبين، والجنرال محمد إدريس ديبي رئيس المجلس العسكري الانتقالي في تشاد، وكذلك مجمل الاجتماعات واللقاءات التي جرت مع عدد من الدول الشقيقة والصديقة خلال الأيام الماضية؛ لتوسيع التعاون الثنائي إلى آفاق ومجالات أرحب، ودعم مسيرة العمل العربي المشترك، وتعزيز دور المملكة الريادي تجاه القضايا الدولية ومنها التحديات البيئية العالمية.

استعراض التطورات الإقليمية والدولية

وتناول مجلس الوزراء في هذا السياق، نتائج مشاركة المملكة في الاجتماع التشاوري لوزراء الخارجية العرب، وما اشتمل عليه البيان الصادر عن المجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته الـ (148) من مضامين أجملت الجهود المبذولة لتنفيذ قرارات قمة القادة التي عقدت في محافظة العُلا، ورؤية خادم الحرمين الشريفين - رعاه الله -، نحو تعزيز العمل الخليجي المشترك في جميع المجالات، وكذلك تطورات القضايا السياسية على المستويين الإقليمي والدولي.

التزام سعودي أمريكي بمواجهة التغير المناخي

وأوضح وزير الإعلام المكلف الدكتور ماجد بن عبدالله القصبي، في بيانه عقب الجلسة، أن المجلس، تطرق إلى ما أكدته المملكة والولايات المتحدة الأمريكية من التزامهما بمواجهة التحديات المتزايدة للتغير المناخي، والعمل على تعزيز تطبيق اتفاقية باريس، ودعم مبادرتي (السعودية الخضراء) و(الشرق الأوسط الأخضر)، والمشاركة الثنائية فيهما، بما في ذلك مجال الطاقة النظيفة، والزراعة المستدامة، واستخدام الأراضي، والتعاون لإنجاح قمة دول مجموعة العشرين بإيطاليا ومؤتمر الأطراف في غلاسكو.

متابعة الاستعدادات والخطط لراحة الحجاج

وتابع مجلس الوزراء، الاستعدادات والترتيبات من الجهات ذات العلاقة بخدمة حجاج بيت الله الحرام، لتنفيذ خططها الأمنية والتنظيمية والوقائية والخدمية وفق منظومة عمل متكاملة، توفر لضيوف الرحمن كل سبل الراحة، والمزيد من التيسير لأداء الشعيرة في أجواء روحانية، بأفضل مستوى من الخدمات والتسهيلات، وبإجراءات تكفل أمنهم وتحقق سلامتهم من مخاطر جائحة فيروس كورونا - بإذن الله.

التنويه بتدشين ولي العهد مشروعات "الدفاع"

وبيّن القصبي أن المجلس، أشار إلى ما تشهده المملكة من تطور تنموي شامل وفقاً لخطط وبرامج (رؤية 2030)، مثمناً في هذا الصدد تدشين صاحب السمو الملكي ولي العهد، ثمانية مشروعات سكنيّة وطبيَّة لمنسوبي وزارة الدفاع في عدد من المناطق، بتكلفة إجمالية بلغت أكثر من (أربعة مليارات ريال)، وذلك ضمن سلسلة مشروعات نُفذت بأفضل المعايير والمواصفات، وأحدث التجهيزات الطبية والفنيَّة.

وجدد مجلس الوزراء، إدانته استمرار انتهاكات مليشيا الحوثي الإرهابية المدعومة من النظام الإيراني، القوانين الدولية

والقواعد العرفية بإطلاق طائرات (مفخخة) دون طيار، تجاه الأعيان المدنية والمدنيين في المملكة، بطريقة متعمدة وممنهجة.

6قرارات لمجلس الوزراء

واطلع المجلس، على الموضوعات المدرجة على جدول أعماله، من بينها موضوعات اشترك مجلس الشورى في دراستها، كما اطلع على ما انتهى إليه كل من مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، ومجلس الشؤون السياسية والأمنية، واللجنة العامة لمجلس الوزراء، وهيئة الخبراء بمجلس الوزراء في شأنها.

وقد انتهى مجلس الوزراء، إلى ما يلي:

أولاً : تعديل نموذج مشروع اتفاقية إطارية للتعاون في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية بين حكومة المملكة وحكومات الدول الأخرى، الموافق عليه بقرار مجلس الوزراء ، وذلك على النحو الوارد في القرار.

ثانياً : تفويض وزير النقل رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للطيران المدني ـ أو من ينيبه ـ بالتوقيع على مشروع اتفاقية بين حكومة المملكة وحكومة بلغاريا في مجال خدمات النقل الجوي، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية.

الترخيص للبنك السعودي الرقمي

ثالثاً : قيام وزير المالية بإصدار الترخيص اللازم لكل من بنك (إس تي سي) ـ تحت التأسيس ـ والبنك السعودي الرقمي ـ تحت التأسيس ـ وفقاً للمادة (الثالثة) من نظام مراقبة البنوك.

رابعاً : إنشاء وحدة إدارية في وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية باسم (وحدة التخصصات الاجتماعية.(

خامساً : اعتماد الحسابين الختاميين للهيئة العامة للولاية على أموال القاصرين ومن في حكمهم لعامين ماليين سابقين.

سادساً : تعديل نظام المرافعات الشرعية، على النحو الوارد في القرار.

كما اطلع مجلس الوزراء على عدد من الموضوعات العامة المدرجة على جدول أعماله، من بينها تقارير سنوية لوزارة الداخلية، وهيئة تطوير المنطقة الشرقية، والنيابة العامة المتعلق بالجوانب الإدارية والمالية، والمؤسسة العامة لمستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث، وقد اتخذ ما يلزم حيال تلك الموضوعات.

ضوابط لحماية "المستهلك" في الدواء والغذاء والتجميل والأجهزة الطبية

المصدر: جريدة المدينة الخميس 14 ذو القعدة 1442هـ - 24 يونيو 2021م
https://www.al-madina.com/article/737486

سعيد الزهراني- الطائف

A A

شرعت «الهيئة العامة للغذاء والدواء» في وضع ضوابط قوية لحماية المستهلكين من الادعاءات التي تصاحب المنتجات الدوائية والغذائية والتجميل والأجهزة الطبية، واتخذت الهيئة مجموعة صارمة من المبادئ العامة والقواعد المحددة بناءً على المنتج المراد الادعاء به، فالمبادئ العامة للادعاءات تحدد ما هو مقبول وغير مقبول، في حين أن الإطار يمكن أن يكون قويًا من خلال استخدام المبادئ العامة و المتطلبات الخاصة للادعاءات، إضافة إلى وضع قواعد عامة تتعلق بالادعاءات، وهناك قواعد محددة تتعلق بفئة المنتج.

ضوابط عامة

يجب أن توضح الادعاءات حقيقة المنتج وألا يكون هناك مبالغة أو غموض أو خداع. يجب أن تكون جميع الادعاءات

مدعومة بأدلة ذات صلة، والتي يجب أن تكون من مصادر موثوقة مثل المنظمات العلمية، والاستخدام التاريخي، والهيئات الرقابية، إلخ عدم استخدام البيانات العلمية التي لا يمكن التحقق من صحتها من قبل العموم في الادعاءات. عدم استخدام نتائج البحث أو الاقتباسات غير الضرورية من المنشورات العلمية إذا تم استخدامها للمبالغة في قيمة المنتج. يجب تجنب المصطلحات مثل «مثبتة بالتجارب السريرية» أو «مثبتة إكلينيكيًا» للمكملات الصحية، لأنها تعني التأثيرات على علاج الحالات الطبية أو اجتياز المعايير المطبقة على الأدوية والعقاقير. يجب كتابة الادعاءات باللغتين العربية والإنجليزية، ويجب ألا تكون مبهمة.

الادعاءات الممنوعة في الأطعمة

الادعاءات التي تشير إلى معدل أو مقدار فقدان الوزن ما يشير إلى توصيات الأطباء أو المتخصصين. ما يشير إلى أن الصحة يمكن أن تتأثر بعدم تناول الطعام. ما يشير إلى أنه يمكن استخدام الطعام في الوقاية أو التخفيف أو العلاج أو الشفاء من مرض أو اضطراب أو حالة فسيولوجية معينة. الادعاءات التي لا يمكن إثباتها بدليل علمي. الادعاءات التي تتكون من كلمات مثل صحي، والممارسة الصحية الجيدة، والكمال. الادعاءات بشأن أغذية مخصصة حصريًا للرضع والأطفال.

ادعاءات الدواء والأعشاب

إذا تم تقديم المنتج مع ادعاء عالي الخطورة مثل علاج الأمراض أو الوقاية منها، فهذا يعني أن المنتج سيخضع لأنظمة الدواء أو الأعشاب. ادعاءات شفاء أو منع من الأمراض الادعاءات المقدمة صريحًا أو ضمنيًا «للحماية، والوقاية، والتخفيف من الأعراض، والعلاج، والشفاء، والقضاء، والمثبتة سريريًا، إلخ» يمكن اعتبارها ادعاءات طبية. استخدام مواد ترويجية تشير أو توحي باستخدامها لعلاج المرض أو الوقاية منه.

ادعاءات المنتجات الصحية

يعتبر المنتج منتجًا صحيًا إذا كان يفي بالتعريف القانوني أعلاه والملصق النهائي لعرض المنتج «من الضروري الأخذ بأن المنتج معروض للوقاية من المرض». الادعاءات حول «المحافظة» أو «المساعدة على الحفاظ» أو «دعم» الصحة أو نمط الحياة الصحي لن تحمل نفس معنى كلمة «منع». تصف ادعاءات الصحة العامة الصحة العامة والمرض العام، فلا يُسمح بمثل هذه الادعاءات إلا إذا ذكرت أيضًا مدى انتشار المرض حيث يكون الادعاء صادقًا وغير مضلل. لا يمكن أن تذكر الادعاءات أن المنتج ليس له أي آثار جانبية، لذلك لا يُسمح بمصطلح مثل «آمن بنسبة 100٪». لا ينبغي أن تشير حقيقة كون المنتج طبيعيًا إلى أنه آمن بنسبة 100٪ يجب ألا تشير الادعاءات إلى أن استخدام المكملات الصحية يمكن أن يؤثر على حياة المرء العاطفية أو علاقته بالآخرين، لذلك لا يمكن أن تشير إلى تحفيز الرغبة الجنسية أو إدارة الضعف الجنسي أو حالات مثل سرعة القذف وضعف الانتصاب.

ادعاءات مستحضرات التجميل

يجب ألا تحتوي مستحضرات التجميل على ادعاءات طبية أو علاجية، ويجب ألا يكون لها تأثير فسيولوجي كبير. لا ينبغي تقديم المنتج على أنه علاج أو وقاية من المرض.

ادعاءات الأجهزة الطبية

يعتبر المنتج جهازًا طبيًا إذا كان يفي بالتعريف القانوني (المراقبة العلاج التخفيف من حدة المرض التعويض عن الإصابة أو الإعاقة البحث في علم التشريح استبدال عملية فسيولوجية تعديل عملية فسيولوجية دعم عملية فسيولوجية دعم الحياة التحكم في الحمل تطهير الأجهزة الطبية) تعتمد الادعاءات الطبية في الأجهزة الطبية بشكل مباشر على الأدلة العلمية للدعم، فإذا لم يتم إثبات هذه الادعاءات، فهي غير مقبولة.

استعراض دور الإعلام في تعزيز التسامح

المصدر: جريدة المدينة الخميس 14 ذو القعدة 1442هـ - 24 يونيو 2021م
https://www.al-madina.com/article/737487

المدينة - جدة

A A

نظمت «أكاديمية الحوار للتدريب»، التابعة لمركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني - عن بعد - أمس، برنامجاً تدريبياً بعنوان: «المدرب المعتمد في الحوار الإعلامي»، بمشاركة 120 مشاركاً ومشاركة من المملكة وعدد من الدول العربية وذلك بهدف استعراض دوره في تعزيز قيم التعايش والتسامح . ويهدف البرنامج إلى تنمية مهارات ومعارف واتجاهات المشاركين في الحوار الإعلامي الإيجابي، فيما تناول مفهوم الحوار الإعلامي، وعناصره وأشكاله، وسمات المحاور الناجح، ومهارات الحوار الإعلامي، والإعداد والتنفيذ والإنهاء، كما استعرض البرنامج ميثاق أخلاقيات المحاور الإعلامي، وآليات التقييم الإيجابي، والمبادئ العامة والمهارات اللغوية، ولغة الجسد، ودور الإعلام في تعزيز التعايش والتسامح وترسيخ قبول التنوع والاختلاف.

«المظالم»: قبول الاعتراض على الأحكام عبر "معين"

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 14 ذو القعدة 1442هـ - 24 يونيو 2021م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2073022

أصدرت الهيئة العامة للمحكمة الإدارية العليا بديوان المظالم قرارها الأول لعام 1442، الذي تضمن العدول عن المبدأ السابق الذي أقرته في عدد من الاعتراضات، المحال إلى الهيئة في 1442/9/22.

وكان المبدأ السابق الذي استقرت عليه الأحكام هو عدم قبول الاعتراض ما لم ترفق به الصورة المسلمة للمعترض عليه تطبيقاً لنص المادة السادسة والأربعين من نظام المرافعات أمام ديوان المظالم، وأن ترافق صحيفة الاعتراض الصورة المسلمة إليه من الحكم المعترض عليه، والصورة المسلمة إليه من حكم المحكمة الإدارية إذا كان الحكم المعترض عليه قد أحال إليه أسبابه. وقررت المحكمة أن إرفاق نسخة الحكم المعترض عليه المستخرجة عبر منصة معين الرقمية بصحيفة الاعتراض أمام المحكمة الإدارية العليا في حكم الصورة المسلمة للمعترض من الحكم المعترض عليه، ويقبل معه الاعتراض، إذا استوفى بقية متطلبات قبوله النظامية.

وبينت الهيئة في قرارها أن طلب العدول يأتي في سبيل تحقيق عدالة ناجزة، وتسهيلاً على أصحاب الشأن، في ضوء التحولات الرقمية للخدمات القضائية التي وفرها ديوان المظالم عبر منصة معين الرقمية، واستناداً على الفقرة الثالثة من المادة الأولى من اللائحة التنفيذية لنظام المرافعات أمام ديوان المظالم من أنه يجوز أن تتم الإجراءات المنصوص عليها في النظام واللائحة إلكترونيًا وفق قرار يصدره مجلس القضاء الإداري.

الاقتصادية
جريدة العرب الاقتصادية الدولية

الجدعان: الترخيص يعزز تمكين المملكة لتكون ضمن أكبر المراكز المالية عالميا

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 14 ذو القعدة 1442هـ - 24 يونيو 2021م
https://www.aleqt.com/2021/06/24/article_2119551.html

أكد محمد الجدعان، وزير المالية رئيس برنامج تطوير القطاع المالي، أن موافقة مجلس الوزراء على الترخيص لبنكين رقميين محليين تجسد حرص القيادة على مواكبة التطور المتسارع في "التقنية المالية" وتمكين المملكة لتكون ضمن أكبر المراكز المالية في العالم.

وأضاف أن ذلك يأتي من خلال دعمها الكامل لبرنامج تطوير القطاع المالي أحد أبرز برامج تحقيق رؤية المملكة 2030 الهادفة إلى مواكبة التطورات العالمية في هذا القطاع، وتحقيق قفزات نوعية في مجال الخدمات المالية تتواكب مع التطور المتواصل في الأعمال والخدمات في المملكة.

وأشار إلى أن برنامج تطوير القطاع المالي عمل على وضع استراتيجية للقطاع خلال الفترة من 2021 إلى 2025 تتضمن عددا من المبادرات الخاصة بالتقنية المالية، التي من شأنها تطوير القطاع، وتدعم تنمية الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر دخله.

من جانبه، أوضح الدكتور فهد المبارك، محافظ البنك المركزي السعودي"ساما"، أنه بصدور موافقة مجلس الوزراء سيعمل البنك المركزي على استكمال المتطلبات الفنية والتشغيلية اللازمة لبدء ممارسة البنكين أعمالهما في المملكة، مؤكدا في هذا الصدد أن البنوك الرقمية ستخضع لجميع متطلبات الإشراف والرقابة المطبقة على البنوك العاملة في المملكة، والتأكيد على الجوانب التقنية والأمن السيبراني ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والمخاطر التشغيلية.

وأشار المبارك إلى أن البنوك الرقمية ستقدم منتجات وخدمات مالية وبشكل حصري عن طريق القنوات الرقمية، عبر نموذج عمل مصرفي مبتكر للقطاعات، ما يسهم في ارتفاع الشمول المالي، حيث تهدف البنوك الرقمية إلى مواكبة آخر التطورات في القطاع المالي والتقني العالمي.

يذكر أن البنك المركزي السعودي يبذل جهودا لدعم الابتكار في القطاع المالي لتنمية الاقتصاد الرقمي وتمكين الشركات المالية من دعم نمو القطاع الخاص وفتح المجال أمام شركات جديدة لتقديم الخدمات المالية للأفراد.

وتم الترخيص في الفترة الماضية لـ 16 شركة تقنية مالية سعودية تقدم خدمات المدفوعات والتمويل الاستهلاكي المصغر ووساطة التأمين الإلكترونية، كما صرح البنك المركزي لـ32 شركة تقنية مالية، تعمل حاليا تحت مظلة البيئة التجريبية التشريعية والمخصصة لتجربة الخدمات والمنتجات المالية المبتكرة في المملكة.

وفي إطار السعي إلى تعزيز جاهزية البنية التحتية التقنية للقطاع المالي لتمكينه من الاستفادة من أبرز التقنيات المالية من خلال ضمان تحقيق أفضل المعايير الرقابية للخدمات والتقنيات الجديدة والمبتكرة، أصدر البنك المركزي "سياسة المصرفية المفتوحة" العام الماضي، التي ستمكن عملاء البنوك من إدارة حساباتهم البنكية، ومشاركة البيانات بشكل آمن. وسيتاح للعملاء السماح للطرف الثالث من مزودي الخدمات بما في ذلك البنوك المحلية وشركات التقنية المالية بالوصول إلى المعلومات البنكية الخاصة به من خلال موافقة العميل الصريحة لذلك.

ويعمل البنك المركزي بشكل مستمر على تنمية وتطوير ودعم القطاع المصرفي من خلال الابتكار وإيجاد الفرص لشركات التقنية المالية ومواكبة ذلك بالتشريعات والمحافظة على مكتسبات المملكة في المحافظة على الاستقرار الاقتصادي ومتانة القطاع المالي.

البنوك القادمة

المصدر: جريدة الرياض الخميس 14 ذو القعدة 1442هـ - 24 يونيو 2021م
https://www.alriyadh.com/1892558

كلمة الرياض

حقق برنامج تطوير القطاع المالي، منذ انطلاقته في العام 2018، كأحد البرامج التنفيذية التي أطلقها مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية ضمن رؤية المملكة 2030، العديد من الإنجازات رغم التحديات التي واجهها الاقتصاد العالمي بسبب جائحة كورونا، حيث لم تتوقف عجلة التنفيذ الهادفة إلى تمكين القطاع المالي السعودي، ليكون ضمن أكبر المراكز المالية في العالم بحلول 2030.

لذلك جاءت موافقة مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة برئاسة خادم الحرمين الشريفين، مساء الثلاثاء الماضي، على قيام وزير المالية بإصدار الترخيص اللازم لكل من بنك (إس تي سي) برأسمال يبلغ 2.5 مليار ريال، وتأسيس البنك السعودي الرقمي من قبل عدد من المستثمرين برأسمال يبلغ 1.5 مليار ريال، ليؤكد حرص حكومة خادم الحرمين على مواكبة التطور المتسارع في التقنية المالية، والتحرك نحو الحلول المالية الرقمية للوصول إلى مجتمع غير نقدي ودعم تنمية الاقتصاد.

خلال الفترة الماضية، عمل البنك المركزي السعودي، على تطوير البنية التحتية لنظم المدفوعات الحديثة وإدارتها والرقابة عليها، وفق أفضل الممارسات الدولية، حتى أصبحت المملكة مضرب مثل في التطورات النقدية الحديثة، واستثمرت البنوك السعودية التقليدية في التقنية البنكية بصورة جعلتها من أفضل البنوك العالمية تطبيقاً للخدمات البنكية عبر القنوات الإلكترونية وتطبيقات الأجهزة الذكية، ولم تكن في معزل عن آلية البنوك الرقمية، ولذلك فإن المنافسة القادمة بين البنوك التقليدية بفروعها المنتشرة، والرقمية التي ستعمل من دون فروع، ستكون مستمرة وفي صالح أفراد المجتمع والاقتصاد، ومحصلتها النهائية الاستمرار في تحقيق قفزات نوعية في قطاع الخدمات المالية للمستفيدين، تتواكب مع التطور المتواصل في قطاع الأعمال والخدمات المالية.

رؤية المملكة 2030 حرصت منذ إطلاقها على تسهيل تقديم الخدمات للمواطن والمقيم بصورة إلكترونية، ولذلك شاهدنا حجم التطور في تقديم خدمات الحكومة الإلكترونية لدى العديد من الجهات الحكومية التي اهتمت بالتعامل الرقمي والإلكتروني، وإنشاء المنصات الإلكترونية، واحتلت المملكة في مؤشر تطور الحكومة الإلكترونية خلال العام 2020 المرتبة 43 عالمياً من بين 193 دولة، وفق التقرير الصادر عن الأمم المتحدة، ولهذا فإن عملية التطوير والمنافسة الرقمية بين القطاعات كافة ستكون مستمرة، بما يواكب التطورات العالمية ويعزز مكانة المملكة إقليمياً وعالمياً.

الوظائف القيادية.. تيتي تيتي!!

المصدر: جريدة المدينة الخميس 14 شوال 1442هـ - 24 يونيو 2021م
https://www.al-madina.com/article/737465

طلال القشقري

أذكر قبل فترة أنّ وزارة التجارة أعلنت أنّه ليس هناك مانع من تعيين الأجانب في الوظائف القيادية بالشركات السعودية، وحينها كتبْتُ عن ذلك مُستغرِبًا ومُستنكِرًا، فإن كُنّا نسعى لتوطين وظائف الشركات بالعموم، أو على الأقلّ النسبة الأكبر منها، وتوظيف السعوديين العاطلين عن العمل فيها، وما أكثرهم من عاطلين، في وطنهم الذي أنعم الله عليه بالخيرات الكثيرة ومنها الوظائف، فإنّ الخطوة الطبيعية الأولى هي توطين وظائف الشركات القيادية، لأنّ مديريها الأجانب قد مالوا ميلةً عظيمةً لتوظيف غير السعوديين في الوظائف الأدنى خصوصًا بني جلدتهم، وهذا ميْل قد لمسناه على مدى عقود بالتجربة التي هي خيرٌ من ألف بُرهان، ولا أحمّل نفسي وِزْر السبب، سواءً كان من باب «أنا وأخي على ابن عمّي، وأنا وابن عمّي على الغريب» أو من أيّ باب آخر كالعنصرية الوظيفية!. والآن أعلنت وزارة الموارد البشرية أنّها تدرس توطين الوظائف القيادية بالشركات، وهذا زادني استغرابًا واستنكارًا، فأيّ الوزارتيْن هي المالكة لصلاحية التوطين؟ يبدو لي أنّ هناك التباس بينهما، وهذا يُسبّب التناقض الذي يضرّ المواطنين الباحثين عن العمل القيادي أو العادي، وترْك صلاحية التوطين في يد جهة واحدة هو أفضل، والموارد البشرية أوْلى وأنسب من التجارة بِحُكْم قُرْب تخصّصها من المهن، وأدعو للبتّ الواضح والقاطع في ذلك لمصلحتنا العامّة!. من ناحية أخرى، أجدني متسائلًا ومُستغرِبًا ومُستنكِرًا أن تُعلِن وزارة الموارد البشرية أنّها «تدرس»، وقد وضعْتُ كلمة «تدرس» بين قوسيْن، لأنّه يُفترض أن تكون الوزارة قد تجاوزت مراحل وفرامل «الدراسة»، وتوكّلت على الله واستعانت به وسارت قُدُمًا في مرحلة التوطين، ومن يقول أنّه «يدرس» قد يعني أنّه يعود ويتقهقر للمربّع الأول، ويبدأ من حيث بدأ الآخر لا من حيث انتهى، وما يُدرينا لعلّه يأتي من يقول أنّ نتيجة الدراسة هي الإبقاء على الوظائف القيادية بأيدي الأجانب، وتلك الساعة «تيتي تيتي زيّ ما رُحْتي زيّ ما جيتي»، فهلّا وطّنا الوظائف، القيادية والعادية، جُلّها إن لم يكن كلّها، يا رعاكم الله ويا حفظكم الله.

كاريكاتير

Error! الاقتصادية جريدة العرب الاقتصادية الدولية المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 14 ذو القعدة 1442هـ - 24 يونيو 2021م https://www.aleqt.com/2021/06/24/article_2119386.html	
الرياض www.Alriyadh.com المصدر: جريدة الرياض الخميس 14 ذو القعدة 1442هـ - 24 يونيو 2021م https://www.alriyadh.com/1892647